الفكر الاستراتيچى العربى وفلسطينيّو ١٩٤٨
قضايا للبحث والمناقشة

د. محمد خالد الأزعر(*)

مدخل:

منذ عام ١٩٤٨م حتى الوقت الراهن، يصعب العثور على موضوع يمكنه منافسة الاهتمام العربى بقضية فلسطين وتوابعها. فالمواجهة الكبرى فى فلسطين وما حولها مع الغزو الصهيونى الاستيطانى، مثّل همّا مقيما من المياه إلى المياه. وقد لا تستثنى من هذا التقدير أية مؤسسة فى هذه الرحاب الممتدة، سواء أكانت أسرة تقيم فى قرية نائية فى جوف الصحراء أم كانت دائرة سياسية معنية بصناعة القرار على مستو ى القمة.

على أن حجم هذا الانشغال ومساحته على مدار هذه الحقبة – وربما قبلها ببضعة عقود – لم يكن بالأمر المفتعل، فقد كان – ولا يزال – مانعا أمام أزمة حقيقية معاينة، عصفت بالأمة وأوقعت أبناءها جميعهم – وإن بدرجات متفاوتة من التأثير – فى أحابيلها وعلى نحو قسرى. وبهذا يمكن تبرير الفشل الذى لحق بكل المحاولات الرامية لتنحية القضية الفلسطينية أو إزاحتها إلى الخلف، على مدرج الأولويات العربية، رسميا أو شعبيا أو على الصعيدين معا.

على أن وقوع القضية فى بؤرة الحياة العربية، على صعيديها المذكورين، وعلى المستويين الفكرى والحركى، لا يعنى بالضرورة صحة المعالجة أو تنزيه المهتمين بها من احتمال الخطأ. فلو كان هذا جائزا، على النحو الذى يسمح بالتعاطى مع القضية بلا نواقص وبمنهجية وبقلب سليمين،

---

* باحث متخصص فى شئون الصراع العربى – الإسرائيلى.

لما تفاقم حالها على النحو الذى نسمع ونرى اليوم. علينا الاعتراف – مع كثير من المنصفين – بالمثالب والمآخذ التى اعترت التناول العربى بالمعنى الشامل، والتناول الفلسطينى بالمفهوم الوطنى الإقليمى، لكثير من جوانب القضية.

هناك – على سبيل المثال – تراكم معرفى، يستحق الإشادة، حول نشأة هذه القضية وتطورها، والمسارات التى مرت بها، والمدارات التى راوحت فيها، خلال أكثر من مائة عام من عمرها[1]. غير أن هذه الحقيقة لا تمنع من ملاحظة بعض الثغرات التى يتعين ملؤها ببذل جهد مضاعف.

وقد يبعث على الدهشة فى هذا الإطار، كيف أن دراسات تحليلية – كمية ونوعية – قد تنبهت، منذ عقود، إلى وجود ضمور فى الاهتمام بالقضية الفلسطينية فى الحقلين العربيين التعليميين العام والأكاديمى[2]. فمن الملاحظ أن ازورار المناهج التعليمية العربية ومساقاتها عن إدماج القضية فى متن ما تتلقاه أجيال من التلاميذ والدارسين الناشئين فى المراحل الدراسية المختلفة، لا يستوى ولا يستقيم ووطأة هذه القضية على حياة هذه الشرائح التى تملك بعض الحاضر وكل المستقبل. وبطبيعة الحال، لا مجال للمجادلة فى ضرورة التناول العلمى والتعليمى للقضية، طالما أنها مرشحة لأن تكون ضمن هموم الأمة المستقبلية، علاوة على مركزيتها ماضيا وحاضرا. وقد تتضاعف الدهشة حين نتفحص منظومة التراكم المعرفى حول القضية وحشوها من الداخل. فكثير من الأدبيات المتعلقة بها تكاد تكون "عنعنات" ينطق بها اللاحقون فى تكرار ممل لأعمال السابقين، وجديدها الإبداعى قليل. وبعضها لا يمكن عدّه طبقا لتقاليد البحث والنقد المعتبَرين أكثر من استنساخ معين لجهود سبق الاضطلاع بها. ثم إن بعضا آخر من هذه الأدبيات وقع فى محظور الانتقائية؛ إذ أولى عناية زائدة بجوانب معينة منها، فى حين مر على جوانب أخرى مهمة على نحو "تلغرافى" سريع. ومرد ذلك إما إلى

استسهال المعالجة على نحو يشى بالكسل الفكرى البحثى، وإما إلى الجهل بأهمية المسكوت عنه الذى تم تجاوزه أو تجاهله، وإما إلى الرغبة فى محاكاة أعمال الآخرين وما وضعوه قيد النظر محاكاة عمياء غير متبصرة ولا نقدية، بوصف تلك الأعمال هى الأهم أو الكلمة النهائية فيما يمكن أن يقال.

وفى تقديرنا أن شريحة المجتمع الفلسطينى تحت الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨م، المعروفة بعرب أو بفلسطينيّى ٤٨، تدخل – على نحوٍ ما – فى هذا البعض الأخير. حقا هناك النقاتة عربية وفلسطينية لا تخطئها عين المتابع لهذه الشريحة، بالمعنيين الفكرى التنظيرى والسياسى الحركى[٣]، ولكنها النقاتة ليست بمنأى عن الانتقادات التى يمكن توجيهها للأعمال المعنية بدوائر أو جوانب أخرى من القضية الفلسطينية (التكرار، والعنعنة، والاستنساخ، والانتقائية، والاستسهال).

ولعل الجهود التى بلغت طورا من النضج حول عرب ٤٨، هى التى تولاها نفر من أبناء هذه الدائرة النابهين والنشطاء، فكريا أو سياسيا؛ مثل صبرى جريس فى مرحلة سابقة، وعزمى بشارة حاليا[٤].

لكن هذه الجهود الاستثنائية لا تحجب القناعة بأن أحوال عرب ٤٨، لا تزال تشتمل على ما نعدُه "مناطق رخوة" فى التناول العربى والتناول الفلسطينى، وينبغى التعامل معها على نحو أكثر جدية. وتنبع هذه القناعة من استشعارنا الخصوصية الشديدة التى تتسم بها أوضاع هذه الجماعة العربية الفلسطينية، علاوة على ما هو ملحوظ من غياب الإجابة عن بعض الأسئلة الكبيرة، التى يفترض أن تثيرها هذه الأوضاع فى الأوساط الفكرية، وكذا فى أوساط الحركة السياسية العربية أو الفلسطينية المهمومة بصيرورة الصراع العربى وآفاقه.

تتصل هذه الأسئلة بقضايا لم تنل حظّها من الحسم بعدُ؛ منها – على سبيل المثال لا الحصر – مكانة عرب ٤٨ فى المشروع الوطنى التحررى

الفلسطينى، ومكانتهم فى المشروع الاستيطانى الصهيونى ونظامه السياسى، وجدوى توظفيهم على نحو موسمى فلسطينيا وإسرائيليا فى غمرة التدافع السياسى بين الجانبين، ودورهم فى التوقعات المتعلقة بمستقبل المعادلة السكانية العربية اليهودية وتأثيراتها على مسار الصراع فى فلسطين، وعلاقتهم بقضية التطبيع العربى الإقليمى مع إسرائيل، رفضا أو قبولا، ومغزى تجربتهم فى النضال المدنى، بالنسبة لتفاعلات المقاومة الفلسطينية، وتداعيات قضيتهم الخاصة، ووجودهم فى إسرائيل على الحلول المطروحة، نظريا وتطبيقيا لقضية الصراع فى شقه الإسرائيلى الفلسطينى بصفة خاصة.

نقول: إن هذه القضايا وما تنطوى عليه من استفهامات وتجليات، تحتاج إلى مقدار أوفر من الدرس والنظر. وذلك مع اعترافنا بأن بعضها تعرض لشيء من التأمل فى الأدبيات التى أطلت على عرب ٤٨. وسوف نلمس هذه الحاجة من خلال اجتهادنا الذاتى بصفة خاصة، الذى نطرحه على مجمل التفكير بصوت مرتفع. وسيكون لمفهومى عرب ٤٨ وفلسطينيّى ٤٨ الدلالة ذاتها فى هذا الاجتهاد، علما بأن تركيزنا على أولهما يقصد به لفت الانتباه إلى أن مصير هذه الشريحة يعنى حقا وصدقا أمتها العربية كلها، بصفتها مرجعيتها القومية والحضارية العليا، وهو ما لا يتعارض إطلاقا وصفتها الفلسطينية أو ينتقص منها بوصفها مرجعية وطنية[٥]. كما تجدر الإشارة إلى إن هذا الاجتهاد ربما يهدف إلى طرح تساؤلات أكثر مما يقدم إجابات، حتى تردفه اجتهادات أخرى، تسهم بمزيد من النظر المعمق للقضايا والتساؤلات المثارة.

موقع عرب ٤٨ فى المشروع الوطنى الفلسطينى:

خضع الشعب الفلسطينى غداة نكبتة فى عام ١٩٤٨م وبفعلها، إلى حالة من التشظى؛ إذ تفرق جمعُه بين أكثر من سياق حقوقى وسياسى

واقتصادى. وإذا كان فلسطينيّو الضفة وغزة قد أضحوا تحت الحكم المباشر السياسى والإدارى الأردنى والمصرى على التوالى، وبات اللاجئون، داخل فلسطين التاريخية وخارجها، قيد أوضاع متباينة فى المحيطين العربى والدولى، فقد شكل الذين تمترسوا فى ديارهم فى مناطق الجليل والمثلث والنقب وبعض المدن الفلسطينية الكبرى، حالة تختلف جذريا تقريبا، مقارنة بمواطنيهم التاريخيين.

لقد أضحت هذه الفئة الأخيرة، أسيرة السيطرة الصهيونية المباشرة. وتم إلحاقهم - بشروط معينة - بالجنسية الإسرائيلية. ولم يكن عددهم يزيد، فى بداية هذا الوضع الانقلابيّ، عن ١٦٠ ألفا، وذلك بنسبة ١١٪ من سكان الدولة اليهودية الوليدة. يعنينا من هذا التطور أن الحفاظ على انشطار الحقيقة الكيانية الفلسطينية وعلى تغييبها أطرا سيادية متباينة، وصولا إلى تغييبها من الخارطتين الإقليمية والدولية، كان ولا يزال هدفا صهيونيا إسرائيليا ثمينا وملحا، فى حين مثل عكس هذا الواقع الانقسامى القسْرى، وذلك من خلال إعادة وصل ما انقطع من وحدة فلسطين العربية - الشعب والأرض والحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - أهم بواعث حركة التحرير الفلسطينى ودوافعها وأهدافها. وفى خمسينيات القرن الماضى، حين كانت انعكاسات النكبة الفلسطينية فوارة وطازجة، يلاحظ أن أطر الحركة السياسية الفلسطينية ممثلة فى حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا على هشاشتها وضعفها، لم تستسلم لهذا الواقع المرير، فهى لم تستثن فى مواثيقها وأهدافها عرب ٤٨[٦]، ورأت أن الواقع الانقسامى الفلسطينى العام حدث طارئ، وأن ما يصدق على فلسطينيّى الملاجئ والضفة وغزة ينطبق عليهم.

وعندما ورثت منظمة التحرير الفلسطينية تلك الأطر، وحلت مكانها، فإنها مضت على المنهج ذاته؛ إذ استهدف ميثاقها بصغيته الأصلية لعام

١٩٦٤، ثم المعدلة عام ١٩٨٦م، تحرير فلسطين بكاملها، "من النهر إلى البحر"، وكان ذلك يعنى ضمنيا أنه لا مجال لمجرد التفكير فى استبعاد دائرة عرب أو فلسطينيّى ٤٨ من النضال العربى الفلسطينى العام.

وعلى الرغم من عدم مشاركتهم في عملية إعادة التكوين البنيوية التى اضطلعت بها المنظمة باقتدار، فإن عرب ٤٨ ظلوا جزءا أصيلا من الكلّ الفلسطينى. لكن هذا الجزء ظلّ – كذلك – محجوبا عن الإسهام فى هذه العملية الاسترجاعية الفلسطينية، وذلك لظروفهم القاهرة. وقد أتيح للذين قُدّرَ لهم من هذه الشريحة الخروج من قيد السيطرة الإسرائيلية، الالتحاقُ بمواقع مرموقة فى بنية المنظمة، كعضوية المجلس الوطنى واللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير[٧].

كأن القطيعة المادية لعرب ٤٨ خلف حائط الصدّ الإسرائيلى، لم تؤد إلى الانقطاع مطلقا عن مجرى النزوع الفلسطينى التحررى. وقد حدث هذا على مدار عقود ما قبل مرحلة التسوية الشاملة، على الصعيد الفلسطينى الإسرائيلى، التى بدأت فى عام ١٩٩١م. وشهدت تلك الحقبة الممتدة أنماطا من التواصل المادى بين عرب ٤٨ وبقية قطاعات الشعب الفلسطينى، لاسيما على الصعيد النضالى، فى مناسبات معينة؛ كيوم الأرض، وانتفاضة الثمانينيات، ثم انتفاضة الأقصى.

ومع ذلك، قد لا يكون من المطمئن ما يلاحَظ من وجود نوع من التذبذب والمراوغة، فيما يخص الإدماج الكامل لهذه الشريحة فى الشأن الفلسطينى العام، عملا بالمواثيق الأصلية للحركة الوطنية الفلسطينية، لاسيما منذ بداية عملية التسوية. وربما كان أقصى تجليات هذه الظاهرة تجنب البرنامج العربى عموما، والفلسطينى بصفة خاصة – المطروح للتسوية – البتّ فى مصير عرب ٤٨[٨]. مثل هذا التجاوز يثير التساؤل عما إذا كان المفاوض الفلسطينى بخاصة، قد تخلى عن مفهوم وحدة دوائر القضية

الفلسطينية الأمّ، وأودع هذه الشريحة للمقاربة الإسرائيلية الساعية – كما أشرنا – وراء تقسيم الحقيقة الكيانية الفلسطينية وتشطيرها نهائيا فى دوائر صغيرة متناثرة متباينة المصائر.

على أن ما يعزز القلق فى سياق كهذا، هو الهجران الواضح للميثاق الوطنى الفلسطينى، تلك الوثيقة الدستورية التى عملت منذ أمد طويل بوصفها ضمانا فى وجه الاستراتيجية الإسرائيلية المذكورة[٩]. ثم إن الحقائق التى تكونت بفعل مسار التسوية الفلسطينية، تبدو أكثر اتساقا مع هذه الاستراتيجية؛ ذلك أن عرب ٤٨ لا مكان لهم، لا نظريا ولا عمليا، فى مخرجات التسوية، ولا هم موضوع للتفاوض الفلسطينى الإسرائيلى منذ البداية. وليس ثمة ما يوحى بأنهم هم أنفسهم قد استشيروا فى شأن مضامين التسوية كلها.

والحق أنه لا يوجد إجماع بين القوى الفلسطينية على خطوة استبعاد عرب ٤٨، كما هو الموقف عينه من كثير من مفردات التسوية وتفصيلاتها، ومنهجية مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١م، واتفاق سنة ١٩٩٣م فى أوسلو وتوابعهما[١٠]. ولا يرى بعض من أهم هذه القوى – مثل حركتى حماس والجهاد الإسلاميتين – أية حكمة فى خطوة من شأنها أن تعزل ثُمن الشعب الفلسطينى عن مسار القضية الوطنية الأم. مع العلم بأن عملية استبعاد عرب ٤٨ من هذا المساق لم تتبعها – من وجهة نظر البعض – خطوات مشابهة، تؤدى إلى تنحية أبعاد أخرى من أجندة القضية الأم بالتداعى.

لكن وضع هذه الرؤية فى الحسبان لا ينفى خطورة عدم الإجماع الفلسطينى فى حد ذاته. فربط عرب ٤٨ بالقضية الوطنية الفلسطينية هو أمر يفترض أن يعلو، أو يسمو، فوق أى مظاهر خلافية فى البيت السياسى الفلسطينى بخصوص عملية التسوية. وما يدعو للحيرة من جراء التناول العربى الفلسطينى المبتور الذى وضع عرب ٤٨ على مسافة من المسار

الفلسطيني العام، أنها تعمل وتتحرك عكس الاتجاه السائد على هذا المسار. فتنحية مصير عرب ٤٨ يخالف الائتلاف الذى حدث بينهم وبين بقية قطاعات الشعب الفلسطيني ونجاحه بعد عام ١٩٦٧م. كما أن غيابهم عن برنامج التسوية الفلسطيني يجافى حضورهم النضالى بقوة، قبل الإعلان عن هذا البرنامج فى صيغته الجارية، منذ عشرة أعوام، وبعد هذا الإعلان.

ويقال إن لدى الحركة الوطنية الفلسطينية ومفاوضيها أسبابا أو مبررات معقولة لهذه المنهجية ولعدم لمّ شمل دائرة عرب ٤٨ مع برنامج التحرير المطروح فى معمعة التسوية. غير أنه لا علم للكثيرين على الأرجح بهذه الأسباب التى ربما تكون منطقية فى عرف أصحابها فحسب، فى حين تظل غير مفهومة بالنسبة للغيورين على وحدة القضية الفلسطينية.

إن استجلاء علة العزل الظاهر لعرب ٤٨ عن تفاعلات القضية، وعرضها على الملأ، سوف يفتح المجال لنقاشات عامة، سياسية وفكرية واسعة، عربيا وفلسطينيا حول هذه الناحية. ومن المؤكد أن يرقى هذا النقاش إلى مرتبة تلمُّس الخيار المناسب بشأنها.

ثانيا: مكانة عرب ٤٨ فى المشروع الصهيونى

وكما لاحظنا، ليس من السهل تفهّم الموقف الضبابى تجاه عرب ٤٨ ومواقعهم، فى برامج حركة التحرر الوطنى الفلسطينية للمقاومة أو للتسوية النهائية. إن محاولة تبرير هذه الضبابية، قد تورط أصحابها فى شبه ترك جزء أصيل من شعب الحركة ليواجه مصيره بنفسه فى ظروف غير مواتية. وعلى النقيض من هذه المهمة الصعبة، تبدو عملية تفسير اليهودية مسألةً هيّنة المنال.

وهناك مؤشرات صارخةُ الدلالة على أن هذه الدولة غيرُ مؤهلة، وغيرُ قادرة كذلك، على هضم عرب ٤٨، أو إدماجهم فى صلبها، بشكل

حقيقيّ، خال من رسم الشعارات الدعائية. كما أن المشروع الصهيونى لا يستطيع – يقينا – الاستمرارَ فى سياسة عزلهم وتفريغهم من محتواهم الثقافى القومى والوطنى، العربى والفلسطينى، إلى ما لا نهاية.

إن عرب ٤٨ يعيشون بوصفهم منجلا فى حلق إسرائيل. وهى وضعية محكوم عليها بالديمومة، طالما ظلت الفكرة الصهيونية العقيدة الحاكمة لمثل هذه الدولة وأسلوب حياتها وأهدافها. هذا ما ينبغى اتخاذه إطارا لتحليل مستقبل هذه الشريحة فى إسرائيل، بغض الطرف عن أية معطيات تتعارض – ظاهريا – وهذه الرؤية؛ مثل: المشاركة فى النظام السياسى الإسرائيلى، وتشكيل الأحزاب الخاصة بالعرب، وترشيح البعض لشغل مناصب رفيعة فى الحكومة الإسرائيلية، وقبول انتقاداتهم العلنية لبعض ممارسات النظام تجاههم فى الداخل، أو تجاه القضية الوطنية الفلسطينية فى الخارج.

الصهيونية – بحكم تعريفها – أيديولوچية عنصرية تربط ما بين اليهود والأرض والإله. ولا يسع رابطة "مقدسة" كهذه أن تحتوى العنصر العربى. والدائرة هنا مغلقة، لا مكان فيها للآخر، سواء أكان عربيا أم غير عربى[١١]. والعرب يشكلون مجرد "مقيمين" يعيشون بين ظهراني الدولة التى يراد لها أن تظل مجتمعا يهوديا صرفا، أرضا وشعبا وحكما.

وفى حقيقة الأمر فإن العقل السياسى الصهيونى الإسرائيلى قد أمعن النظر فى هذه المسألة، وطرح مقترحات لتحديد مكانة الأقلية العربية المغايرة، راوحت بين إدماجها واستيعابها، بالمعنى الفكرى وليس المادى[١١]، والرغبة فى استئصالها وطردها خارج جغرافية إسرائيل وسكانها من اليهود[١٢]. وبين هذين الحدين نعثر على أفكار أقل تطرفا من الإدماج والطرد؛ كالعزل العنصرى والتهميش السياسى والاقتصادى، وتعويم الهوية الذاتية، بهدف تحويل هذه الأقلية إلى سكان بلا رابطة أو معالم خاصة

جماعية، على نحو يجعل من السهل التعامل معها، بدون الإضرار بنقاء الدولة اليهودية[١٣]. وفى خلال السيرة الذاتية لعرب ٤٨، لا يصعب الحصول على ما يؤكد المساعى الإسرائيلية لتطبيق مختلف هذه المقترحات عليهم، وفشلها جميعا؛ بمعنى أن كل الحلول النظرية المشار إليها باختصار، شقت طريقها فى الواقع العملى، غير أنها أخفقت لمجافاتها منطق الأمور؛ منطق العلاقة بين المجتمع الأصل والتجمع الاستيطانى الطارئ.

فمشهد الدمج فى صلب الدولة اليهودية، يتعارض جذريا والإبقاء على مسافة تفصل ما بين اليهود والعرب، تبرز فيها اللامساواة لصالح الجماعة الأولى على صعيدى الحقوق والواجبات. ولا مجال لشطب هذه المسافة مع وجود الفكرة الصهيونية. فإما المساواة وإما الصهيونية. ولأن إزاحة هذه الفكرة تودى بأرضية قيام الدولة اليهودية، فإن النتيجة محسومة سلفا.

ومشهد العزل الإقليمى والتهميش والتفتيت البنيوى للعرب على أسس جغرافية أو دينية طائفية أو قبلية أو طبقية، أو وفقا لكل هذه الأبعاد دفعة واحدة، هذا المشهد أعلن فشله الذريع عمليا. ولا نحسب أنه سيواجه نجاحا فى المستقبل القريب أو البعيد؛ ذلك لتناقضه مع اتجاهات سهولة التواصل عموما فى "عصر العولمة"، على نحو يتيح لعرب ٤٨ كسر العزلة بين بعضهم وبعض، وبينهم وبين أرومتهم الوطنية والقومية فلسطينيا وعربيا. ولا حاجة لسرد الأمثلة على ظاهرة باتت من الحقائق الثابتة فى حياة هذه الشريحة. لقد زال الخط الأخضر المزعوم بين عرب ٤٨ و"عرب ١٩٦٧" وبين هؤلاء مع محيطهم القومى الأكبر الراسخ على مرمى حجر. ما حدث فى غمرة انتفاضة الأقصى هو برهان ساطع على ذلك، فضلا عن عشرات البراهين الرديفة.

وهكذا فإنه بدلا من هدف العزل الذى رمى إلى تحويل عرب ٤٨

إلى مجرد جزر أو بنتوستانات مبعثرة، إذا بهم يطالبون – فى أقل تقدير – بحكم ذاتى يستحقونه بوصفهم أقلية قومية، محتجين بأنهم هم الأصل وأن التجمع اليهودى هو الوارد الطارئ عليهم.

ولم تكن المساعى الهادفة إلى طرد عرب ٤٨ بأوفر حظا من المشهدين السابقين. علينا أن نتذكر بصفة خاصة، كيف يزدحم التجمع الصهيونى بالقوى الإرهابية التى تجرأت على اعلان هذا الهدف بلا وازع من أخلاق أو قانون. مع العلم أن مختلف ألوان الطيف السياسى الصهيونى عبرت – بدرجات متفاوتة من الوقاحة – عن التعاطف مع طرد هؤلاء العرب. وفى خمسينيات القرن الماضى، أراد زعماء من حزب المابأى (العمل حاليا)، ومنهم موشى شرتوك (المصنف بوصفه حمامة)، تنفيذ مخطط لطرد عرب ٤٨ إلى أمريكا الجنوبية، وموريست ضغوط على المسيحيين منهم بخاصة لهذا الغرض، وحدث الشيء ذاته فى الستينيات، حين تم ترتيب مشروع مشابه لنقل أعداد كبيرة منهم إلى ليبيا[١٤].

لا دليل على تخلى القوى الصهيونية الإسرائيلية عن مشهد الطرد. بيد أنه ليس هناك دلائل على احتمال نجاحهم فى ذلك. فعرب ٤٨ متمترسون فى مواقعهم، وهم يدركون حجم المعاناة التى تنتظرهم خارج ديارهم. ولعل أصداء تجربة اللجوء الفلسطينى المزرية تفعل فعلها لديهم؛ وهو ما يجعلهم يفضلون الموت منزرعين فى أرضهم على مغادرتها طوعا أو كرها. ثم إن البيئة الإقليمية والدولية لا تسمح بتكرار مأساة الطرد على غرار ما جرى فى عام ١٩٤٨م بسهولة.

إذا كان الحال كذلك، فكيف نفسر رفض غالبية عرب ٤٨ الالتحاق بالدولة الفلسطينية حال قيامها[١٥]؟ وما سر رفضهم بسط سيادة هذه الدولة على قسم منهم ومن أرضهم فى أية عملية لتبادل الأراضى فى ظل التسوية الراهنة[١٦]؟ بل لماذا يخوض هؤلاء معركة المساواة والمواطنة الكاملة فى

دولة يعلمون أنها لليهود فحسب؟

تحمل هذه التساؤلات تعبيرا عميقا عن أزمة "التابعية السياسية" لدى عرب ٤٨، وعدم الاتساق والوضعية القلقة التى يعيشونها بين مشروع صهيونى وكيان إسرائيلى يلفظانهم بالضرورة، ومشروع عربى فلسطينى مذبذب تجاه مصيرهم، يتعين عليهم حسم سياسته إزاءهم. ولا نعنى بمفهوم الأزمة هنا أى انتقاص أو تشكيك فى انتمائهم بمضمونه القومى الثقافى المحسوم لديهم لصالح الهوية العربية الفلسطينية، لكنها تشير إلى صعوبة التفضيلات "السياسية النظامية" التى فرضها عليهم واقع شديد التعقيد، وربما لا سابقة له.

وعلى الرغم من المخاطر المتصورة على سلامتهم، فإن عرب ٤٨ لا يتورعون، فى لحظات الصدام القومى الثقافى الفارق، عن تعميد عروبتهم وفلسطينيتهم بالدم وغياهب السجون. ففى مثل هذه اللحظات - كانتفاضة الأقصى - تصبح قضية "الأسرلة" عندهم كالزائدة الدودية المتورمة الأيلة للاستئصال.

ومن المثير أن هذه اللحظات ذاتها، تشهد على سخافة احتمال المواطنة المتساوية فى دولة اليهود؛ لأن الشطر اليهودى الحاكم يفرز فيها تجلياته العنصرية تجاههم بلا مواربة[١٧]، ويعرضهم لأنماط من التنكيل، وصولا إلى القتل والاغتيال.

ولكن متى وكيف يتم التقاط لحظات حقيقة الافتراق القومى والوطنى هذه واغتنامها، والتأسيس عليها، لتعزيز "الحركة الوطنية الفلسطينية" الجامعة؟ سؤال قد يخص عرب ٤٨ من باب الاحتمال، لكنه يعنى هذه الحركة بكل قواها على سبيل القطع واليقين؛ أى أن الحركة الوطنية الفلسطينية مطالبة بالبحث الجدى عن كيفية إدراج هذه الشريحة الفلسطينية على برنامجها التحررى، على نحو لا يتسبب فى شرذمة القضية الفلسطينية

من ناحية، ولا يعرض عرب ٤٨ لمخاطر الاستفراد بهم من جانب نخبة الحكم الصهيونى الإسرائيلية من ناحية أخرى.

ثالثا: عرب ٤٨ والتوظيف الموسمى

من مفارقات التناول العربى أو الفلسطينى لدور عرب ٤٨ وموقعهم فى معمعة المواجهة مع إسرائيل، أنها تنتقل انتقائيا بين النقيض والنقيض؛ بين الإهمال والنسيان أو التجاهل والهيولية إزاء تحديد هذا الدور والموقع داخل المشروع الوطنى التحررى الفلسطينى صراحة، والتعويل عليهم إلى حدود قصوى، تفوق أحيانا طاقتهم وقدراتهم.

مؤدى ذلك، هو المحاولة المتنامية، لاسيما غداة استهلاك عملية التسوية فى مطلع التسعينيات الماضية، لاستغلال هامش حركة عرب ٤٨ السياسية والتنظيمية داخل النظام الإسرائيلى، بهدف التأثير على صعود القوى المنافسة على الحكم فى تل أبيب وهبوطها. ويتصور أصحاب هذا التوجه فى الخارج، العربى والفلسطينى، أن عرب ٤٨ بوسعهم من خلال آليات الانتخاب والترشيح المسموح لهم بالمشاركة فيها، بتعديل أو حتى تغيير مسار صناعة القرار الإسرائيلى على نحو يوافق خيارات عربية خارجية فى لحظة معينة (تجاه عملية التسوية، على سبيل المثال).. تتجلى هذه العملية على نحو أكثر وضوحا فى مواسم الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست أو رئاسة الوزارة، أو لكليهما معا، لكنها تظهر، كذلك، فى مرحلة ما بعد الانتخابات من خلال أنماط التصويت فى المؤسسة النيابية (الكنيست) ومشتقاتها. فبالإيحاء المباشر أو غير المباشر، تحاول الأوساط العربية والفلسطينية فى الخارج بيان القوى الإسرائيلية - أحزابا أو أشخاصا - التى تحظى بتفضيل لديها، والتى - من ثم - يتعين على عرب ٤٨ التصويت لصالحها إبان الانتخابات، أو ينبغى على ممثليهم البرلمانيين أن يقفوا معها أو مع برامجها

ومشروعات قراراتها داخل الكنيست.

الشيء اللافت أنه بمجرد انفضاض المناسبات، التى تستدعى الانتباه إلى قيمة مشاركة عرب ٤٨ فى العملية السياسية الإسرائيلية، يعود الصمت العربى والفلسطينى إزاءهم فى الخارج سيرته الأولى، وهو ما يحمل على الظن بالرضاء عن موقعهم الفريد فى باطن الكيان الصهيونى، وتوظيفهم ما أمكن موسميا وفق أهواء هذا الخارج وميوله. وتنطوى هذه الظاهرة – فى نظر البعض – على قدر غير قليل من الانتهازية.

والحق أن هذه الرؤية على موقفها الانتقادى الشديد لا تعدم أساسًا ومبررًا؛ فهى تحيل الانشغال الموسمى بعرب ٤٨ إلى عوامل أبعد غورا، هى فكرة الخارج العربى والفلسطينى عن إمكانات التلاعب بواقع إسرائيل من الداخل، اجتماعيا واقتصاديا وطائفيا وطبقيا[١٨]، وصولا إلى تحقيق أهداف عربية وفلسطينية ثمينة عبر هذا المدخل. ومن ثم فإن التناول الخارجى لعرب ٤٨، ما هو – بحسب هذا التحليل – سوى أحد مشتقات هذه الفكرة الأشمل.

منطقيا لا عيب يشين السعى إلى التأثير فى الداخل الإسرائيلى عموما، ولا فى استغلال موقع عرب ٤٨ فى هذا السياق. فلطالما عانت السياسات العربية والفلسطينية من الجهل بإسرائيل، على نحو أدى إلى النداء بضرورة تعرفها؛ إذ لا يمكن أن يتعامل العرب عمومًا بقدر من اليقينية والحنكة – حربا أو تسوية – مع هذه الدولة مادامت مجهولة لديهم. وهكذا، ونظرَ إلى هذه المعرفة بوصفها جزءًا يضيف إلى القوة العربية فى زمنى الحرب والتسوية، عملا بالمقولة الصحيحة: "اعرف عدوك".

على أن معرفة العدو شيء، وتحول هذه المعرفة إلى عكس الهدف المتوخى منها شيء آخر. وهناك ما يشير إلى حدوث هذه النقيصة فى الرحاب السياسية العربية والفلسطينية؛ ومن ذلك أن القوى الصهيونية راحت

تنتهز فرصة الاعتقاد العربى بوجود يمين ويسار إسرائيلى (أولهما معارض للتسوية وأداء الحقوق العربية، والآخر أقرب إلى الإيمان بالتسوية مع تنازلات للعرب) فاجتهدت فى ابتزاز السياسات العربية. وبفعل الإدراك الإسرائيلى لاعتماد العرب على تطورات الحياة السياسية الإسرائيلية وتنافس اليمين واليسار (المزعومين)، تحولت مواسم الانتخابات هناك إلى مناسبات ينبغى أن يقدّم فيها العرب بعض التنازلات لصالح القوى الموسومة باليسار (حزب العمل ومن لف لفه). كأن المراهنة العربية والفلسطينية على تفاعلات الداخل الإسرائيلى، أضحت مصدرا للإضرار بالحقوق العربية، عوضا عن العكس[١٩].

هذا عن خطل مدرسة الرهان على الداخل الإسرائيلى، فماذا عن أصحاب المدخل القائل بتوظيف عرب ٤٨ من المنطلقات ذاتها؟ يلاحَظ أن هؤلاء لا يتجاهلون الإجماع الصهيونى على ثوابت شهيرة ومعلومة تماما لدى المعنيين بمجريات القضية الفلسطينية. وهذا الإجماع يَجُبُّ ما يقال عن تأثير ذى وزن للنواب العرب داخل الكنيست. فالقوى الصهيونية من معظم ألوان الطيف السياسى – إذا جاز أن يكون لها طيف – تستطيع أن تكفل الأغلبية النيابية، بغض النظر عن موقف عرب الكنيست، من القضايا الفارقة على مسار التسوية الفلسطينى (القدس، الاستيطان، المياه، الدولة وحدود سيادتها، اللاجئين... إلخ).

ومعنى هذا أنه لا يبقى للنواب العرب غير ترجيح مواقف القوى الحزبية فى القضايا الثانوية، ومعظمها من النوع المطلبى، ذى الأثر المحدود على مستوى السياسة الخارجية الإسرائيلية[٢٠]. ولا يقدح فى هذا المنظور، صعود بعض الرموز من ناشطى عرب ٤٨ سياسيا فى النظام الإسرائيلى، كدرجة نائب وزير الخارجية، أو وزير بلا حقيبة، أو عضوية لجنة الشئون الأمنية والخارجية، فأهل الذكر فى هذا النظام يعلمون أن مراكز من هذا

القبيل تسهم فى تجميل الديمقراطية الإسرائيلية المزعومة تجاه "الأقلية العربية"، ولا تضر أو تخدش الجوهر الصهيونى لإسرائيل. ثم إن كتلة القوة فى صناعة القرار الإسرائيلى تستقر بين أيدى مؤسسات معينة، مازال الوجود العربى فيها محظورا (كالمجمع الصناعى العسكرى، وجهاز الاستخبارات، ومجلس الوزراء المصغر..).

يضاف إلى ذلك العوامل التى تنفى احتمال نجاح عرب الخارج فى إحداث تحول انقلابى فى السياسة العدوانية الإسرائيلية من خلال عرب ٤٨ ونشطائهم فى الكنيست، فإن مشاركة هؤلاء الأخيرين فى العملية السياسية الإسرائيلية، ربما تكون أوقعتهم فريسة الابتزاز الصهيونى المضاد. فمواسم الانتخابات المختلفة، تمثل – على الجانب الصهيونى – مناسبات لا تمر بدون إسداء الوعود "للأقلية العربية"، ويبدو ذلك مشابها لمحاولات عرب الخارج استخدام هذه "الأقلية"، ولكن الجانبين: العربى والصهيونى يعملان فى الساحة ذاتها، من منطلقات مختلفة، ولأهداف متباينة بطبيعة الحال.

ومثلما يئول الاهتمام العربى الفلسطينى بشريحة عرب ٤٨ إلى الفتور أو الزوال فى مواقيت معينة، يذهب الكرم الحزبى الصهيونى معهم أدراج الرياح فى المواقيت ذاتها تقريبا.

لا ينبغى أن يُفهم من هذا التحليل أننا نشكك فى وعى هذه الشريحة بما يجرى من حولها، أو أنها تتحرك بلا إرادة ذاتية، فنحن نستهدف إيصال رسالة معاكسة تماما؛ ألا وهى أنه لا يليق بالسياسة الفلسطينية حصر التعامل مع عرب ٤٨ بهذه الحيثية الموسمية أو الانتقائية المبسترة؛ وذلك بحسبانهم جماعة فلسطينية لها ظروفها الخاصة حقا، لكنها تملك طاقة وقدرات سياسية ونضالية رفيعة، يجب الارتقاء بدورها إلى مراتب أعلى فى الحركة الوطنية الأم.

ولمن أراد التأكد من هذه التعميمات، نُذَكِّر بالموقف الاحتجاجى الذى اتخذه عرب ٤٨، حين قاطعوا التصويت فى انتخابات رئاسة الوزراء الإسرائيلية فى فبراير سنة ٢٠٠١م، غير عابئين باستعطاف الجانبين الفلسطينى والعربى تلميحا أو تصريحا كى يؤيدوا المرشح العمالى "إيهود باراك"، ضد مرشح اليمين "أرييل شارون"(٢١). لقد أثبتوا أنهم يستطيعون أن يقولوا "لا" حينما يريدون. إن عرب ٤٨ أكثر وعيا من أن يجرى التلاعب بمواقفهم من أية جهة كانت، غير أنه إذا كانت القوى الإسرائيلية معذورة فى نهجها الانتهازى إزاءهم، وهى فى موقع يمكنها من ممارسة عمليات ابتزاز مكشوفة ضدهم، فإن السياسات العربية والفلسطينية لا عذر لها فى ذلك. فالمنطق السوىّ يقتضى تناولا عربيا فلسطينيا شاملا، لا تتحرك تجاه هذه الشريحة المقهورة تحت احتلال صهيونى بغيض، وفق مقتضيات لحظية مؤقتة تفرضها مناسبة أو أخرى.

رابعا: عرب ٤٨ ومفهوم "المعادلة السكانية"

قدر عدد سكان عرب ٤٨ عام ١٩٤٨م بحوالى ١٦٠ ألف نسمة؛ أى بنسبة ٢٠٪ من سكان الدولة اليهودية الوليدة. وقد انخفضت هذه النسبة إلى حوالى ١١٪ فى عام ١٩٤٩م بفعل موجة الهجرة اليهودية الكبيرة التالية لإعلان الدولة، لكنها عادت للارتفاع مجددا؛ وذلك لتفاوت معدل الزيادة الطبيعية المتفوق لدى القطاع العربى مقارنة بالقطاع اليهودى (٣,٢٪ مقابل ١,٣٪ على التوالى)، وتبلغ هذه النسبة الآن نحو ١٧٪ (أى أكثر من مليون نسمة).

ويلاحظ أيضا، على الصعيد السكانى ارتفاع معدل خصوبة المرأة العربية (٤,٧) مقارنة بنظيره فى الوسط اليهودى (٢,٧). كما يتسم مجتمع عرب ٤٨ بأنه مجتمع فتى عمريا؛ تصل نسبة من هم دون العشرين إلى

٥٦٪ منهم، وبالنسبة لمن هم دون الخامسة والثلاثين إلى ٨٠٪.

لقد أردنا استحضار هذه البيانات فى أسلوب تلغرافى؛ لأنها تتخذ من لدن مدرسة فكرية عربية وفلسطينية واسعة الانتشار، بوصفها ذريعة للتبشير بأن الزمن يعمل على جبهة التوازن والمواجهة السكانية داخل إسرائيل لصالح الجانب أو القطاع العربى. وبعد القيام بعمليات حسابية مبسطة، يذهب أنصار هذه المدرسة إلى سرد التداعيات التى ستترتب على فوز عرب ٤٨ فى هذه المواجهة؛ وأهمها – فى نظرهم – تحول العرب إلى أغلبية سكانية، واضطرار الكيان الصهيونى إلى إجراء تغييرات انقلابية على الصعد الأيديولوچية والبنيوية التنظيمية السياسية والاقتصادية، على نحو يقطع مع حقبة السيطرة اليهودية السابقة، أو التضحية بصيغة الديمقراطية، وهو ما لا يستطيعه لأسباب كثيرة.

والواقع أن الدفوع والحيثيات التى يطرحها هؤلاء، نادرا ما تحترز لنفسها من الإغراق فى هذا التصور الافتراضى، الذى تغلب عليه الصفة الدوجمائية والميكانيكية، على نحو يهيئ لمن يتابع هذا الطرح، أنه سيحدث بوصفه حتمية اضطرارية تاريخية لا معقب لها. ومن ثم فإن من نتائج مشهد كهذا، إشعار المهمومين وبمصير عرب ٤٨ أولا ومصير القضية الفلسطينية الأم، أو حتى بمصير البنية العنصرية العدوانية للصهيونية وإسرائيل ثانيا – بكثير من الاطمئنان وراحة الوجدان. فمادام الأمر سيحسم فى وقت ليس بالبعيد، قياسا على أعمار الأمم والشعوب، ضد المصلحة الصهيونية الإسرائيلية بفضل "الأرحام" الفلسطينية الولود والخصبة داخل أحشاء إسرائيل – فإن النصر يصبح "صبر ساعة". وكل ما على عرب وفلسطينيى الخارج هو تشجيع هذه الأرحام، وحث فلسطينيّى الداخل على الثبات فى مواقعهم، حتى تحدث المعادلة المنشودة، وتضطر إسرائيل إلى الانصياع للحقائق

السكانية الجديدة ونتائجها السياسية.

يحث على هذه الرؤية وينفخ فى تعبيراتها، ما يبوح به الفكر الاستراتيچى الإسرائيلى من مخاوف بهذا الخصوص[٢٢]، فهناك مداولات خفية وعلنية حول استفزاز نخوة الأرحام اليهودية فى إسرائيل، لأجل الإسهام فى صيانة الأغلبية للقطاع اليهودى. ويتحدث مسئولون صهاينة ورجال فكر، منذ وقت مبكر، عن ضرورة متابعة التوازن السكانى الذى يميل، مع مرور الوقت، إلى العرب، وهذا من شأنه فى أجل معلوم أن يفضى إلى تعريب الدولة، فى الوقت الذى يراد لها أن تكون دولة لليهود فقط.

ويتأمل أصحاب نظرية إجبار الكيان الصهيونى على التطبيع الديمقراطى الحقيقى، من مدخل إغراق اليهود فى محيط عربى ينمو داخله بمعدلات قياسية – يتأمل هؤلاء الإجراءات السياسات العملية التى تتبعها نخبة الحكم الصهيونى لإحباط التزايد السكانى عربيا، وحفزه يهوديا[٢٣]؛ مثل تقديم المنح والعطايا للأسر اليهودية الكبيرة العدد، وعد الأمهات اليهوديات المنتجات للأولاد بكثرة، بمرتبة الأمهات المثاليات اللائى يؤدين واجبا استراتيچيا على الثغر السكانى فى الدولة، وحث يهود العالم على الهجرة إلى إسرائيل[٢٤]، وكلما أمعن القطاع اليهودى فى إظهار مخاوفه من "القنبلة الديمغرافية" الرابضة تحت جلد الدولة، تعلق المنظرون عربيا لهذه القنبلة أكثر بنظريتهم، متخذين من هذه المخاوف حجة قوية على صحة اتجاههم وتشوفاتهم. ولهذه النظرية، فى كل حال، جاذبية تجعل من الصعب مقاومتها، بل ومبلغ العلم أنه لم توجه لها انتقادات جوهرية، ولا هى خضعت للجرح والتدبر المعمقين. ومع ذلك، فإنه ليس من باب السير عكس التيار أن نطرح بعض الخواطر، التى قد تبدو مخالفة للسائد بهذا الخصوص، فمن بين ما يعنّ للمرء من مآخذ على المنظور العربى المتفائل بمستقبل المعادلة السكانية

ودور عرب ٤٨ فيها، ما يأتى:

- المغالاة فى التعويل على فلسطينيّى أو عرب ٤٨ فى موازنة المستوطنين اليهود، ثم التفوق عليهم عدديا، ربما يعمل على تحميل هذه الشريحة ما لا يطاق، وفى الوقت نفسه يغض الطرف عن حجم الضغوط التى تتعرض لها فى هذا السياق[٢٥].
- إن هزيمة العرب عام ١٩٤٨م، وهزائم عربية أخرى تبعتها، وتبلور نكبة الشعب الفلسطينى، ووقوع ما عرف لاحقا بعرب ٤٨ تحت طائلة السيطرة الإسرائيلية، هذا كله جرى فى ظل معادلات سكانية مختلة مع المستوطنين اليهود لصالح العرب والفلسطينيين.
- أن حسابات العدد ومقارنتها بالزيادة والنقصان على الصعيد السكانى ليست سوى عنصر واحد، ولكنه غير وحيد، فى موازين القوى والزيادة السكانية فى هذا الإطار قد تكون عبئا أو حافزا، بحسب ما يردفها ويواكبها من عناصر كثيرة أخرى؛ كالتعبئة والتجنيد وحسن التخطيط والإدارة والكفاءة العلمية والمستوى الاقتصادى والتقنى وبناء التحالفات الصحيحة فى المواجهة... إلخ، ولعل العرب هم أكثر من يرجى منهم مراعاة هذه الحقيقة فى ضوء هزائمهم المتوالية فى غمرة التصدى للغزوة الصهيونية على النحو المبيّن أعلاه.
- فى غير الحالة الفلسطينية، نجحت التجمعات الاستيطانية فى فرض سيطرتها العنصرية على المجتمع الأصيل، على الرغم من الفارق السكانى لصالح هذا الطرف الأخير. وقد كانت المعادلة فى جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تميل إلى العناصر السوداء الأفريقية بنسبة ٥ إلى ١، مقارنة بالمستوطنين الأوربيين، ومع ذلك سيطر المستوطنون لأكثر من مائتى عام، ولم يحرز الأفارقة انتصارهم إلا بعد نضال مدنى

ومسلح ممتد. وليس بمحض الفعل التلقائى للمعادلة السكانية. وقد ساعد على هذا الانتصار تضامن إقليمى ودولى واسع النطاق مع الأفارقة السود.

- إن الوسط الصهيونى اليهودى الحاكم فى إسرائيل ليس بغافل عن صيرورة المعادلة السكانية، داخليا مع فلسطينيّى ٤٨، وخارجيا مع المحيط العربى القومى الشامل، وهو يستخدم - كما لا حظنا فى عجالة - آليات احترازية ضد الأغلبية العربية؛ منها تعجيز عرب ٤٨ أنفسهم، وذلك بسحب البساط الجغرافى والاقتصادى والكيفى عموما (تعليم، صحة، ثقافة، مكونات تقنية...) من تحت أرجلهم. فما بقى من الأرض التى كانوا يملكونها عام ١٩٤٨م لا يزيد عن ٣٪ فقط من مساحة إسرائيل، بعد أن كانت تبلغ ٢٠٪! وهم يمثلون القطاع المرشح دوما للبطالة والفاقة وانعدام الخدمات، حتى تتحول الزيادة السكانية لديهم إلى عبء وليس حافزًا.
- فى حال وقع المحذور الصهيونى، وأضحى عرب ٤٨ أغلبية فى إسرائيل، وتعيّن على هذه الدولة الخيار بين بدائل مريرة بالنسبة لها؛ وهى أن تضحى بالديمقراطية المزعومة، أو أن تتخذ إجراءاتها الاحترازية ضد الأغلبية العربية، فإنها لن تفتر عن سلوك البديل الآخر. وعلاوة على ذلك، يمضى إسرائيليون من مستويات عليا فى المؤسسات السيادية والفاعلة (أجهزة الأمن، والقوى الدينية الإرهابية فى مقدمتها) إلى التفكير جديا فى طرد العرب، كلهم أو معظمهم، فى حال صار الخطر الديمغرافى حقيقة ماثلة مهما كانت النتائج. ثم إن هؤلاء راحوا منذ بضع سنين، يتسامحون فى قضية النقاء اليهودى للمهاجرين الغزاة الجدد، نزولا عن مقتضيات الحاجة لمزيد من السكان. وقد ثبت أن زهاء ٣٠٪ من مهاجرى عقد التسعينيات الماضى لا يمتون لليهودية بصلة مؤكدة[٢٦]. إن

تطورا من هذا القبيل يمثل تحولا بنيويا سكانيا فى الدولة الصهيونية، يتعين معالجته بعد متابعته بدقة عربيا وفلسطينيا.

وفى كل حال، فإنه من الأهمية بمكان، ألا يستكين العقل السياسى العربى إلى فكرة أن المعادلة السكانية تمضى فى إسرائيل على نحو يتلاءم والتفكير العربى الذى يتطلع إلى أن يحسم عرب ٤٨ أمر الكيان الصهيونى من الداخل. مع العلم أن مثل هذا التفكير يحفز المؤسسة الصهيونية الحاكمة هناك إلى ممارسة ضغوط جبارة على هذه الشريحة لإحباط هذه الرغبة العربية ووأدها فى المهد انطلاقا من هذه اللحظة. ولذلك فإن طرح الفكرة على عواهنها فى المحيط العربى وتعميمها، ربما ألحق أضرارا بعرب ٤٨ أنفسهم، فى حين أنهم فى أشد الحاجة إلى من يرفع عن كواهلهم عبء الضغوط التمييزية الواقعة عليهم حقا، منذ أكثر من خمسين عاما.

خامسا: عرب ٤٨ ومعضلة التطبيع

يبدو أنه قد حان الوقت لإعادة إيضاح الفارق المفاهيمى بين انتماء عرب أو فلسطينيّى ٤٨ لإسرائيل الدولة والمسافة التى تفصلهم عن الأيديولوچية الصهيونية الحاكمة لسيرورة هذه الدولة. لقد خضع هؤلاء للمواطنة والجنسية الإسرائيلية فى وقت قياسى، لكن أكثر من خمسين عاما على بدء هذه العملية، التى تمت فى سياق نتائج حرب ١٩٤٨/ ١٩٤٩م لا تعنى أنهم أصبحوا "صهاينة".

وبعبارة أخرى، إذا كانت إسرائيل الدولة قد تمكنت من طى عرب ٤٨ تحت جناحها موقنين بالقناعات الصهيونية التى تمثل البطانة الفكرية الأيديولوچية للدولة، فإن كان ثمة تطابق أو تماثل كلى بين الأسرلة والصهينة، لما نشأت الإشكاليات الخاصة بالأقلية العربية فى هذه الدولة، ولاسيما تلك المتعلقة بالولاء والتبعية الثقافية الأيديولوچية، ولانخفضت حدة

التناقض بينها وبين القطاع اليهودى المهيمن.

إن عرب ٤٨ هم إسرائيليون بالواطنة والجنسية، وبالمعنى الذى تطرحه هذه الرابطة جدلا على الصعيدين القانونى والسياسى بكل مضامينهما الجافة، لكنهم – من المؤكد – ليسوا صهاينة فكريا وثقافيا ونزوعا تاريخيا، نقول ذلك لافتين النظر إلى أننا نتحدث عن السواد الأعظم منهم، وإلى إمكان وجود استثناءات من بينهم، استكانت إلى الفكرة الصهيونية، ووقعت فى إسار أدواتها التعبوية ومفاهيمها. فالذى لا ريب فيه أن فرق أكثر من خمسين سنة من عمليات غسيل المخ الجماعى والتسميم السياسى، نجحت فى استمالة البعض، غير أن هذا البعض ظل محدودا ومعزولا عن الشطر الأكبر من الأقلية الفلسطينية المقاومة للصهيونية والتصهين[٢٧].

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: ترى، ما الذى يعنيه هذا التميز بين الأسرلة والصهيونية؟ وما دلالته بالنسبة لقضية التطبيع الشهيرة عربيا مع الكيان الصهيونى؟ وكيف يجرى الوصل مع عرب ٤٨ بدون الوقوع فى محذور التطبيع، بكافة مضامينه السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والمدنية بعامة، مع هذا الكيان؟

على حد علمنا، لم تطرح أدبيات القوى العربية المقاومة للتطبيع مثل هذه التساؤلات، وبخاصة ما يتعلق منها بكيفية استثناء عرب ٤٨ من هذه المقاومة، أو عدم استثنائهم، إن كان فى ذلك حكمة وفائدة فى هذا الإطار، بل ربما لم يتم التعرض لهذه المسائل فى الأساس.

فلنناقش المسألة على نحو آخر. إن القائلين بضرورة لَمّ شمل عرب أو فلسطينيّى ٤٨ ودمجهم فى برنامج التحرر العربى الفلسطينى أو المواجهة مع الغزوة الصهيونية، محقون فى توجههم، بيد أن أنهم مطالبون بتحديد المداخل والآليات التى تحول دون أن يصبح هذا الهدف مطية للتطبيع مع

إسرائيل؛ الدولة الصهيونية. فأحد المعطيات الأساسية فى حياة هذه الشريحة أنها تعيش فى معية هذه الدولة، ولها ارتباطات، بحكم الضرورة، مع إسرائيل من جميع النواحى خصوصا الاقتصادية والسياسية.

مثل هذا الواقع المعقد بين شريحة عرب ٤٨ والدولة الصهيونية، الذى استحكمت حلقاته فى خلال أكثر من خمسة عقود، يفرض إشكاليات حقيقية على من أراد التطبيع أو الوصل مع هذه الشريحة، بوصف ذلك واجبًا قوميًا ووطنيًا نضاليًا، مع الحفاظ فى الوقت ذاته على القطيعة مع الدولة التى يخضعون لها وينتمون إليها برابطة المواطنة (حتى وإن كانت إجبارية).

وبنظرة شاملة قد ندرك أن كل قطاع من قطاعات حياة عرب ٤٨، عندما نقصده أو نستهدفه بالتطبيع، لإعادة وصلهم علميًا بأرومتهم القومية والوطنية، يطرح تساؤلاته وإشكالاته الخاصة. وعلى هذا فإن التطبيع الكامل مع مجمل حياة هذه الشريحة يثير فى التحليل النهائى مسلسلا طويلا جدا من الاستفهامات التى تحتاج إلى استراتيجية متكاملة للتعامل معها.

فنحن إن قررنا مثلا التطبيع الاقتصادى مع عرب ٤٨، لسوف نواجه بحجم التغلغل الاقتصادى من جانب القطاع اليهودى الصهيونى فى هذا السياق. وفى هذه الحالة، لا يوجد ضمان لئلا نجد هدفنا الرامى إلى تعميد القاعدة الاقتصادية الذاتية لهذه الشريحة العربية وتعضيد مصالحها مع محيطها القومى العربى، قد صب فى تعزيز الاقتصاد الصهيونى ذاته! ثم إن قضية فرعية كهذه؛ أى القدرة على التواصل والتطبيع الاقتصادى مع عرب ٤٨، بدون إفادة القطاع الصهيونى الاستيطانى، تبدو قضية صعبة التحقق فى الواقع العملى والتطبيق، وذلك فى ضوء الفشل العربى فى تحقيق الهدف ذاته بالنسبة للضفة وغزة والقدس، الأقل ارتباطًا بأمعاء إسرائيل وحياتها الداخلية.

ويمكن أن يقال مثل ذلك بالنسبة لقطاعات أخرى كثيرة كالتعليم والتجارة والصحة والتنظيمات المدنية والإدارية وغيرها. ولكن هل يجوز، والحال على هذا القدر من الصعوبة، الركون إلى الرأى الآخر، القائل بعدم القدرة على التطبيع مع عرب ٤٨ بمعزل عن الكيان الصهيونى، على أساس أنه مسألة مستحيلة وأنه مهما تم أخذ الاحتياطات فسوف يجد هذا الكيان فى التواصل العربى الخارجى معهم مجالاً لاختراق مقاطعته؟

القضية محيرة حقا، ولا يسهل الاستقرار بشأنها على رأى قاطع. وكما أن المحيط العربى والفلسطينى العام مدعو لوضعها على بساط البحث والتداول، فإن مواقف قوى عرب ٤٨ ذاتها من القضية جديرة أيضًا بأن تؤخذ فى الحسبان، فهذه القوى ربما تكون الأقدر على بيان حجم الفرص والمخاطر التى تفرضها قضية من هذا القبيل.

ويقينا، لن تتساهل الدولة الصهيونية فى التعامل مع أى جهد للتواصل بين "أقليتها العربية" ومحيطها العربى الأصل، وبخاصة إذا ما لمست فى ذلك ما يضر بسيطرتها المطبقة على هذه الأقلية، أو أدركت أن مخاطر هذه الظاهرة بالنسبة لها أكبر مما تطرحه أو تتيحه لها من فرص لكسر القطيعة العربية معها.

سادسا: عرب ٤٨ وإعادة التكوين: خبرة النضال المدنى

بالنسبة لعرب ٤٨، كان للهزيمة العربية فى الحرب الإسرائيلية العربية الأولى مذاقٌ آخر، أشد وطأة فى مرارته مما استشعرته أمتهم وشعبهم. وقد لا يفوق ضراوة تداعيات التحول الفجائى الذى لحق بحياة اللاجئين الفلسطينيين فى اليوم التالى للهزيمة والاقتلاع من الوطن الأم ومساقط الرءوس، إلا عملية الانقلاب الكبرى التى باغتت مواطنيهم التاريخيين الذين بقوا فى فلسطين المحتلة بعد النكبة.

حقا، خضع اللاجئون لحالة من المهانة وذل الانكسار والتشرد والانصياع لنظم قانونية وأخرى سياسية مختلفة متفاوتة الشدة فى السيطرة عليهم، لكنهم استقبلوا فى معظمهم بين يدى شعوب تنتمى إلى أمتهم وقوميتهم الكبرى. ومهما يكن من أمر القيود متعددة الأنماط التى أحاطت بحركتهم ونوازعهم ظلوا محفوفين بكثير من التعاطف والمؤازرة القومية الشعبية. بل ثَمّ من يجادل فى أن الشعوب العربية ذاتها لم تكن هى فى دورها بمعزل عن الضغوط والقيود التى فرضت عليها كما فرضت على اللاجئين الفلسطينيين.

هذا، فى حين أصبح عرب ٤٨ بين عشية وضحاها غرباء فى وطنهم، فقد صاروا أقلية بعد أغلبية. وكان عليهم أن يتكيفوا مع ما لا يمكن التكيف معه، على صعيد الحكم والسياسة والاجتماع والاقتصاد، وقبل ذلك كله على صعيد الثقافة والأيديولوچيا والأهداف والطموحات. ولم يكن النموذج الاستعمارى الذى أحدث هذا الانقلاب فى بيئتهم الموضوعية بالنموذج العادى المسبوق، بل كان ومازال نموذجا منفردا فى عنصريته وعدائه لهم ولأمتهم؛ إذ جمع أسوأ ما فى أنماط الاستعمار الاستيطانى والتقليدى من خصائص، وراح يمارسها عليهم فى الداخل، وضد أبناء شعبهم الممزق وأمتهم فى الخارج.

وفى حقيقة الأمر، لدينا الآن صورة كاملة عن المشهد المأساوى الذى عاش عرب ٤٨ فى كنفه فى سنوات السيطرة الصهيونية الممتدة، وقد اضطلع بعرض ملامح هذا المشهد، على نحو مفصل أحيانا يثير الألم، نخبة مميزة منهم أدبيا وسياسيا وثقافيا، حاز بعض أعضائها شهرة عالمية (مثل محمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زياد، وإميل حبيبى، وصبرى جريس، وعزمى بشارة... وغيرهم).

لقد عرفنا من هذا العرض كيف خلفت النكبة الفلسطينية فى أيامها

الأولى جماعة عرب ٤٨ وهم فى حالة من الدمار شبه الكامل، أقلية مكروهة فى دولة يقطنها مستوطنون مستجلبون من كل جهات الدنيا، لا تؤلف بينهم هم أنفسهم أرضية مشتركة، غير تبنى اليهودية ديانة والصهيونية تعبيرا فكريا يخلط بين الدين والسياسة على نحو عجيب مفعم بالأسطورة وعقد التاريخ.

عرفنا كذلك أن هذه الأقلية، وقد اقتطعت من مجالها القومى وغيبت خلف خطوط القتال، ظلت بلا قيادة ولا تنظيمات ذات بال، سياسية كانت أم مدنية[٢٨]، وأنها بذلك، باتت هدفا سهلا لكل أنماط التمييز العنصرى، تخضع لحكم عسكرى جائر يحسب على أبنائها أنفاسهم، ناهيك عن أى نشاط تفهم منه السلطة الصهيونية احتمالات إعادة التكوين والتأطر أو الثقة بالذات أو الأمل فى مستقبل أفضل. وقد جاء حين من الوقت حظرت فيه السلطة على العرب اقتناء أجهزة المذياع، لتأكيد قطيعتهم عن محيطهم القومى وراء الحدود حتى عبر الأثير![٢٩].

وبينما كانت قوانين الطوارئ العسكرية التى صيغت خصيصا لتطبيق القيود العنصرية ضد مجتمع عرب ٤٨ تتوالى تباعا، كانت المؤسسات الصهيونية متعددة الوظائف تتغلغل داخل هذا المجتمع محمية ومعززة بالقانون.

وكانت بغيتها باختصار نفى صفة الأقلية القومية عنه، وبكلمات أخرى نفى صفة المجتمع من الأصل عن هؤلاء "المقيمين فى الدولة" بصيغة مبتسرة مخصوصة للمواطنة. لقد أرادت الصهيونية الحاكمة تشييء عرب ٤٨، وجعلهم محض موجودات فى البيئة الداخلية بلا أى معنى أو مضمون؛ اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا أو جغرافيا أو تنظيميا، وإيقاف نموهم السكانى من المنبع إذا كان ذلك بالإمكان.

لكن النتيجة كانت على عكس من ذلك على طول الخط؛ فقد استعاد عرب ٤٨ ثقتهم بأنفسهم تاريخيا وحضاريا بالمعنى العام، وأعادوا ترميم بنيتهم الممزقة بفعل تداعيات النكبة وتداعيات السياسات الصهيونية لتحطيمهم والإجهاز عليهم، وتطور لهذه البنية قيادات جديدة خلاقة مبدعة شديدة البأس ثقافيا وتنظيميا، وصولا إلى بروز قوى مدنية تغطى كل جوانب الحياة، بدون استثناء الأحزاب السياسية العربية الصرفة.

والحق أن من يتأمل أبعاد صورة عرب أو فلسطينيّى ٤٨ داخل إسرائيل، قياسا بما قصدته الصهيونية الحاكمة على مدار أكثر من خمسين عاما، يصاب بدهشة مشوبة بالإعجاب. أيمكن أن تكون هذه الصورة الفوارة بمضامير الاعتزاز القومى والوطنى وبالجذور الثقافية الحضارية العربية الإسلامية، هى لهذه الجماعة التى عاشت طويلا فى جوف الوحش الصهيونى، وحيدة منفردة معزولة عن سياقها ومسار تاريخها الممتد؟

لم تمثل هذه الشريحة أى شذوذ فى عمليات إعادة تكوين الذات التى اشتقتها قطاعات الشعب الفلسطينى غداة النكبة، وكان وضعها الخارجى جدا تحت السيطرة الصهيونية الكاملة يسمح بالاستثناء بدون إلقاء أى لوم عليها. وعلى الرغم من ذلك، لنا فقط أن نستثنى أنماط هذه العملية الاسترجاعية الكبرى وأساليبها. فعرب ٤٨ انتخبوا هذه الأنماط فى إطار وضعهم الخاص. لقد اجترحوا أدواتهم ومداخلهم النضالية مستأنسين بهذا الوضع، لكنهم لم يظهروا محاكاة صماء أو منهجية استتباعية لمداخل الحركة الوطنية فى الخارج وأساليبها، وتلك نقطة تُسجَّل لهم لا عليهم.

وقد نمضى إلى القول بأن بعض الأمراض التى تنال مسيرة هذه الشريحة ترتد إلى مأخذ الحركة الوطنية الأم، ومن ذلك مثلا مظهر التشرذم أو التشظى السياسى الذى يبرز فى لحظات بعينها.

لعرب ٤٨، على كل حال، تجربة ملهمة فى النضال المدنى وآليات صيانة الذات تحت سطوة قوة استيطانية عنصرية غاشمة. ومهما ورد على هذه التجربة من ملاحظات، فإنها تبقى فى التحليلين الأول والأخير، ناجحة تستدعى التقدير. وليس أدل على ذلك من ارتقاء أصحابها إلى مكانة الند الوطنى والقومى للكيان الصهيونى اليهودى، ومطالبتهم بتقنين هذه المكانة وتحويل هذا الكيان إلى دولة ثنائية القومية يحظى جميع مواطنيها بحقوق متساوية.

يمكن أن نجادل فى مدى حصافة مطلب كهذا، ولكن وصول هذه الشريحة إلى شعورها بالجدارة به، وهى التى انطلقت فى صلتها بالكيان الصهيونى من نقطة ما تحت الصفر، يعبر عن تطور مثير فى أحوالها.

لدينا عن هذه التجربة النضالية فكرة قوية. أسهم عرب ٤٨ أنفسهم فى توفير هذه الفكرة، فضلا عن إسهامات المهتمين بمتابعة هذه الأحوال من الخارج. غير أن التوقف عند حد معرفة ما جرى وكيف تدرج عرب ٤٨ فى حركتهم، وصولا إلى إيضاح واقعهم من جميع جوانبه، ليس المطلوب فى حد ذاته. إن معرفة كهذه مهمة على مستوى الوصف، لكن الأهم استلهام دلالاتها، بالنسبة إلى حركة النضال القومى والوطنى العربى والفلسطينى ضد المشروع الاستيطانى الصهيونى عموما.

ندرك بالطبع أن نقل هذه التجربة ومحاولة محاكاتها خطيا هو نوع من العبث النضالى، نظرا لاختلاف ظروف عرب ٤٨ عن غيرهم من العرب. بيد أن الذى يجعل الحركة النضالية العربية وشقها الفلسطينى تنحو إلى الاعتبار بتجارب مجتمعات بعيدة فى الجغرافيا والسياسة والاجتماع عن ظروف ميدان الصراع مع الصهيونية، يحفز هذه الحركة، من باب أولى، لتدارس خبرة شريحة عربية عاشت تحت جلد الكيان الصهيونى، ونجت إلى

حد مذهل من طواحينه وسياساته الرهيبة.

نتطلع بدعوتنا هذه إلى الانتقال من حالة رصد نضال عرب ٤٨ والتصفيق لهم والإعجاب بهم، إلى مستوى أرقى، نتدبر فيه كيفية الإفادة من تجربتهم بكل إيجابياتها الكثيرة وسلبياتها القليلة. ومن يدرى! فلعلنا إن فعلنا ذلك، تمكنا من ردف نضالهم أيضا بمدد من الخارج، أو وجدنا طريقا لإعادة توحيد جهود كل دوائر الشعب الفلسطينى، ومنها دائرة عرب ٤٨، فى مجرى عريض لمقاومة المشروع الصهيونى.

سابعا: عرب ٤٨ ونماذج الدول ثنائية القومية

فى البحث عن حل لأوضاع عرب ٤٨ فى إسرائيل يكتسب الحل القائم على نموذج الدول ثنائية القومية أنصارا يتزايدون باطراد ملحوظ[٣٠]. بل يذهب بعضٌ إلى إمكان تطبيق هذا النموذج لتسوية الصراع الإسرائيلى الفلسطينى الأشمل.

مثل هذه الظاهرة تثير الاستهجان، لأنها تنطلق من فروق معدومة فى المثل الإسرائيلى الفلسطينى، أو يبدو تحقيقها محالا بالمنظور الطبيعى، ثم إن القائلين بهذا الحل، الذى ينطوى على مثالية واضحة، يتجاوزون عن خبرة الحقبة الممتدة لأكثر من نصف قرن من حياة عرب ٤٨ فى قلب الدولة الصهيونية.

ولعل هذا المأخذ الأخير ينطبق على كثير من التصورات التى يتداولها بعضٌ لتسوية الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، فعنصرية النظام الإسرائيلى مع هذه الشريحة تنفى عن إسرائيل احتمال التعايش المتساوى بوصفها دولة بين خلق الله من الدول فى المنطقة العربية (أو حتى فى منطقة الشرق الأوسط إن أراد بعضٌ ذلك!)؛ إذ كيف يتأتى لدولة تفرق بين "مواطنيها" على أساس عرقى دينى، أن تستشعر المساواة مع مواطنى غيرها

من الدول وشعوبها؟!

هناك حاجة فى كل حال إلى إخضاع فكرة الدولة ثنائية القومية لمزيد من التحرى والنقاش، وعلى سبيل الإسهام فى سياق كهذا، نلاحظ أن الحلول القائمة على هذه الفكرة قد فشلت فى حالات كثيرة، بين الهند وباكستان فى شبه القارة الهندية، وفى يوغسلافيا السابقة، وفى دول أفريقية كثيرة، وكذلك فى قلب القارة الأوربية بين السلوفاك والتشيك. لقد حدث هذا الفشل وآلت الأطراف المتصارعة أو المتشابكة قوميا ودينيا إما إلى الانفصال بالحسنى وإما إلى الاقتتال الدامى الممتد.

ومع ذلك، فإن دعاة الدولة الثنائية القومية فى الحالة الفلسطينية الإسرائيلية لا يعتدون سوى بالنماذج الأكثر توفيقا، وبحسب هذه المنهجية الانتقائية، يتوقف هؤلاء مطولا عند تجربتى سويسرا وبلچيكا. إنهم يشيرون بإعجاب ظاهر إلى نجاح فكرة الدولة الواحدة متعددة القوميات فى سويسرا التى تؤلف سياسيا بين أربعة أقوام يتحدثون بأربعة ألسن (الفرنسية والإيطالية والألمانية والرومانية القديمة)، ويدينون بمذهبين (البروتستانتية والكاثوليكية)، وذلك فى إطار نظام فيدرالى يقوم على المقاطعات التى تحكم ذاتها، ويضمن لها الدستور الاتحادى حق الانتساب أو الانسحاب من هذا النظام.

ولدى هؤلاء أيضا إعجاب بالتجربة البلچيكية، التى فرض فيها الواقعان الإثنى واللغوى تقسيم المملكة بين الفلامنك والوالون، فى كنف نظام دستورى واحد فى بروكسل.

وهناك إلماحات ظاهرة ومضمرة إلى الحل الديمقراطى الذى اعتمد فى جنوب أفريقيا وتمّ فى سياق تصفية نظام الفصل العنصرى. يتصور دعاة الثنائية القومية فى فلسطين إمكان استلهام هذه النماذج التى يختفى فى ظلها طغيان قوم على آخرين، والشرط الأساسى لهذه المحاكاة هو طرح الأبعاد

الصهيونية جانبا عن الشطر اليهودى فى الدولة الواحدة المنشودة.

هذا التحليل لا يخلو من وجاهة ومعقولية، لاسيما وهو ينادى بالشرط المذكور. فالصهيونية والدولة ثنائية القومية لا يلتقيان؛ لكونها مذهبا انفصاليا مغرقا فى الصلف العنصرى وعقد التفوق والاستعلاء. بيد أن تعليق فرص تطبيق الحل ثنائى القومية على اختفاء الصهيونية – على صعوبته أو حتى استحالته – ليس المأخذ الوحيد على هذا الطرح. ثمة معطيات أخرى تعقد هذا الإمكان، ومنها ما يستقى من النماذج التى يسوقها دعاة هذا الحل ويبغون محاكاتها.

فمن ناحية، يلاحظ أن الأمثلة الناجمة المشار إليها – لاسيما السويسرى والبلچيكى منها – تعمل محفوفة ومبطنة بسياق حضارى جامع كبير، هو الحضارة الغربية المسيحية بكل ما تحويه من قيم وتقاليد مشتركة. ويتعين النظر إلى أن التباينات الداخلية – اللغوية والطائفية الدينية – بين المتعايشين فى هذه النماذج، ليست سوى بعض التجليات الخارجية لأصول واحدة (اللاتينية لغويا والمسيحية دينيا). وليس بلا مغزى أن يحلق الفشل فى أجواء النماذج الأخرى التى تبدو فيها التباينات أكثر وضوحا وجذرية، حتى وإن انتمت إلى القارة الأوربية جغرافيا (البوسنة وكوسوفا ومقدونيا...).

ومن ناحية ثانية فإن الأقوام الأم للشعوب المشاركة فى النماذج الناجحة للدول ثنائية القومية، أظهرت تسامحا واضحا مع خيارات هذه الشعوب. فلا الفرنسيون ولا الألمان ولا الإيطاليون ولا الهولنديون يحرضون أبناء قوميتهم ضد الاتحاد السويسرى أو البلچيكى. وهذا يعنى أن التجربتين عملتا وتحركتا على أساس من التوافق الداخلى والخارجى. (ولا نحسب أن هذا الشرط يتوافر لعرب ٤٨ وقوميتهم العربية مع التجمع الاستيطانى الصهيونى اليهودى وامتداداته العالمية).

ومن ناحية ثالثة، فإنه من غير الصحيح أن القوميات الأم لشعوب الدول التعددية الناجحة كانت بعيدة عن تزكية هذه التجارب لتحقيق مصالح بعينها. فسويسرا كانت مازالت مركزا لحركة المال والخدمات على الصعيد الأوربى العام. وبروكسل (بلچيكا) بؤرة قوية داخل الحركة الاتحادية الأوربية وهى عاصمتها الحالية. وليس من الحكمة أن تسبب القوميات الكبرى إزعاجا لهذين المركزين، فى حين تسعى هى ذاتها لاجتراح التوحيد فى النطاق القارى.

ومن اللافت أن بواعث القلق والاضطراب تتلصص بين الحين والآخر داخل التجارب التعددية التى تثبت جدواها. لقد صدر الدستور الاتحادى السويسرى عام ١٨٤٨م مساويا بين استخدام اللغات الأربع فى المصالح الحكومية، مؤسسا لقواعد صلبة للتفاهم بين عناصر الاتحاد، ومع ذلك كثيرا ما ظهرت اتجاهات للاعتداد بالقوميات الأم الذاتية فى مواجهة الشركاء الاتحاديين. وأثناء الحرب العالمية الأولى، وصلت العلاقات إلى حد الخطورة، عندما وقفت سويسرا الرومانية (الفرنسية) إلى جانب بلچيكا المعتدى عليها، فى حين ساندت سويسرا الألمانية الجانب الألمانى.

وهناك علاوة على ذلك ما يؤكد أن الشعوب المشاركة فى الاتحاد السويسرى تعانى أزمة هوية، وتعاودها أحيانا مشكلة الارتباطات والنوازع المتباينة سياسيا وثقافيا، على الرغم من مرور أكثر من قرن ونصف على بداية التجربة[٣١].

أين الحالة الفلسطينية الإسرائيلية من هذه النماذج والمعطيات؟! ينتمى الفلسطينيون لأرومة حضارية قومية لا يجمعها مع المستوطنين الصهاينة جامع، حتى لو أضحى هؤلاء يهودا لا صهاينة. ثم إن هؤلاء المستوطنين بلا قومية تبرر الحديث عن دولة ثنائية القومية فى فلسطين (أو فى إسرائيل

بالنسبة لعرب ١٩٤٨!) ولو من الناحية النظرية.

وربما يجوز السؤال فى ضوء هذه الحقيقة: مع أية قومية ينتمى إليها المستوطنون الصهاينة أو اليهود يفترض أن يتفاهم الفلسطينيون على هذه الدولة (ثنائية القومية)؟. أيتفاهمون مع اليهود الروس أم اليهود المغاربة أم مع الفلاشا أم مع بقية المنمنمات القومية فى هذا المستودع الاستيطانى الاستعمارى؟.

تقديرنا، والحال كذلك، أن محاولة استنساخ نموذج الدول ثنائية القومية أو محاولة خلق دولة كل مواطنيها فى فلسطين (أو إسرائيل)، ينبغى ألا تمُرّا بمجرد القياس الظاهرى على تجارب أخرى لها ملامحها ومكوناتها ومحدداتها ومسارها التاريخى المختلف.

على أن هذا الاقتناع لا يعنى المصادرة على ضرورة إخضاع فكرة الدولة ثنائية القومية وكذا فكرة "دولة كل مواطنيها" لمزيد من التدبر، شريطة ألا تكون القضية هنا محض اجتهادات نظرية تنطلق من فروض، إما أنها غير موجودة أصلا وإما أنها صعبة الوجود.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

الهوامش:

١- الأدبيات بهذا الخصوص تجل عن الحصر. وهناك رصد رصين لمراحل القضية الفلسطينية وتأصيلات عملية وفكرية وأيديولوچية، تكاد تتعلق بكل صغيرة وكبيرة حولها. وقد اضطلع بهذه الأعمال نخبة متعددة الملكات والتخصصات ممن يستحقون التفاتة خاصة فى هذا الإطار بدون ترتيب: محمد عزة دروزة، ومصطفى مراد الدباغ، ويوسف هيكل، وقسطنطين زريق، ووليد قمحاوى، وإسحق الحسينى، وأكرم زعيتر، وإميل الغورى، وخيرية قاسيمة، وأنيس صيانع، وصالح بويصير... وغيرهم.

ومن الأعمال الجامعة التى غطت معظم جوانب القضية مؤخرا وفق منهجية علمية رصينة: ندوة "العرب ومواجهة إسرائيل" (مجلدان) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠م. وندوة "الصهيونية فى مائة عام"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

٢- المقصود بهذه الملاحظة الأطر التعليمية العربية خارج فلسطين المحتلة. وتمثل مساقات أو مناهج التعليم فى معهد البحوث والدراسات العربية (التابع للجامعة العربية بالقاهرة) حالة استثنائية فى إبرازها القضية الفلسطينية والاهتمام بها من مختلف الجوانب.

٣- هناك اهتمام ينمو باطراد بأوضاع عرب ١٩٤٨، على الصعيدين الفكرى والبحثى على وجه الخصوص. وقد تعددت هذه الملاحظة على نحو استثنائى فى خلال عقد التسعينيات المنصرم. غير أن هذا الاهتمام المتزايد لا ينفى صحة الاتجاه العام القائل بأن هناك مناطق بحثية وموضوعات وقضايا تخص هذه الجماعة على نحو غير جوهرى، لكنها بعيدة عن متناول البحث العميق. وبين الأعمال التى يمكن الإشارة إليها فى هذا السياق:

- رضى سليمان: المنسيون عرب فلسطين ١٩٤٨: رحلة النهوض من الصدمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠م.

- محمد رشاد الشريف: السياسة الديمغرافية وآفاق الوضع الديمغرافى فى فلسطين، مجلة الوحدة، العدد ٩٩، ديسمبر ١٩٩٢م.
- وليد العمرى: فلسطينيو الداخل: الهجرة والتهجير، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠م.
- ـــــــ، فلسطينيو ٤٨ وأزمة الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٠م.
- عزيز حيدر: "التعبير السياسى فى إسرائيل"، (فى) كميل منصور (إشراف): الشعب الفلسطينى فى الداخل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠م.
- أسامة حلبى: "حقوق المواطنين العرب ومكانتهم فى إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥، شتاء ١٩٩١م.
- محمد خالد الأزعر: "مستقبل عرب ١٩٤٨"، شئون عربية، العدد ٧٢، ديسمبر ١٩٩٢م.
- سعيد زيدانى: المواطنة والديمقراطية والعرب فى إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٣، صيف ١٩٩٠م.
- سمير جبور: "الهجرة الجماعية ليهود الاتحاد السوفيتى تحد للعرب وامتحان للصهيونية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢ ربيع ١٩٩٠م.
- مجموعة باحثين: الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠م.
- د. صلاح سالم زرنوقة: عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل الواقع والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.
- عزمى بشارة: العرب فى إسرائيل.. رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م.

٤- من أعمال صبرى جريس، انظر:

- العرب فى إسرائيل (جزءان)، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧م.
- "الوضع القانونى للسكان العرب فى الأراضى المحتلة"، شئون فلسطينية، العدد ٣٤، يونيو ١٩٧٤م.
- "الفلسطينيون فى القوانين الإسرائيلية: معالجة قانونية سياسية"، شئون فلسطينية، العدد١١٣، إبريل ١٩٨١.

ومن أعمال عزمى بشارة:

- "العرب فى إسرائيل: قراءة فى الخطاب السياسى المبتور"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥م.
- "عرب الـ٤٨: حديث شامل مع عزمى بشارة عن مأزق أسلو والتطورات الأخيرة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦م.
- "نقاش صاخب بين عزمى بشارة واليسار الصهيونى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨م.
- عزمى بشارة فى ندوة عن عرب ١٩٤٨: نواجه خطر الأسرلة المتسارعة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤١، صيف ٢٠٠٠م.
- العرب فى إسرائيل؛ رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م.

ويقينا لا تمثل هذه الأعمال سوى عينة لصفوة واسعة من فلسطينيّى ١٩٤٨. هذا إلى جوار الأنشطة الفكرية والسياسية التى تتولاها التنظيمات المدنية والسياسية لهذه الشريحة.

٥- فى تصورنا أن التعريف الدقيق لهذه الشريحة هو أنها "الفلسطينيون العرب الأصليون الخاضعون للاحتلال ولسيطرة التجمع الاستيطانى الاستعمارى

الصهيونى منذ حرب ١٩٤٨/ ١٩٤٩م وقيام الدولة الصهيونية". وهو تعريف مطول على نحو يقتضى اختصاره. وفى هذا تبرز بعض الفروق الاصطلاحية، ويبدو أن أكثرها قبولا ومنطقية ودلالة هو المصطلح الذى ينسبهم إلى أرومتهم القومية والوطنية "عرب أو فلسطينيو ١٩٤٨". أما وصفهم بعرب إسرائيل أو العرب فى إسرائيل أو الإسرائيليين العرب، فإنه ينطوى على دلالة قانونية سياسية صحيحة ظاهريا، لكونهم حصلوا على جنسية إسرائيل. غير أن وصفهم أو تعريفهم بهذه الطريقة يجردهم من البعد القومى الحقيقى، وكذا من انتمائهم الوطنى إلى فلسطين فى الأصل، كما أنه ينسب الأصيل إلى الطارئ، حيث العرب الفلسطينيون هم الأصل، فى حين أن إسرائيل هى الطارئ.

٦- أعلنت حكومة عموم فلسطين فى ١/ ١٠/ ١٩٤٨م "استقلال فلسطين كلها؛ التى يحدها شمالا سوريا ولبنان وشرقا سوريا وشرق الأردن وغربا البحر المتوسط وجنوبا مصر، استقلالا تاما". وقد منحت تلك الحكومة الثقة من المجلس الوطنى الفلسطينى (غزة ٣٠ سبتمبر - أكتوبر ١٩٤٨م) على أساس برنامج تضمن فى مواده "إعلان استقلال فلسطين كما كانت قبل ١٥ مايو ١٩٤٨م دولة مستقلة ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس" (انظر: محمد خالد الأزعر: حكومة عموم فلسطين فى ذكراها الخمسين، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ص ٤٩، ٥٥).

٧- قرر المجلس الوطنى الفلسطينى (أعلى هيئة تشريعية فى منظمة التحرير) فى دورته الثامنة (القاهرة ٢٨/ ٢/ ١٩٧١م - ٥/ ٣/ ١٩٧١م) قبول عضوية ثلاثة أعضاء جدد على أساس أنهم من الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨م (انظر: راشد حميدة: مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى ١٩٦٤ - ١٩٧٤م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٥م، ص ٣٥).

٨- انظر للمزيد: الأزعر: مستقبل عرب ٤٨..، مصدر سبق ذكره.

٩- من المعروف أنه صدرت إعلانات فلسطينية رسمية عن المجلس الوطنى والمجلس المركزى واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى وإلغاء عدد كبير من مواده. انظر مثلا: "رسالة فلسطينية إلى الرئيس بيل كلينتون بشأن تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٤، ربيع ١٩٩٨م، ص ١٨٢. كذلك: بيان المجلس المركزى الفلسطينى (غزة، ١٠/ ١٢/ ١٩٩٨م) حول إلغاء مواد فى الميثاق الوطنى الفلسطينى، عن وكالة وفا للأنباء، ١٠/ ١٢/ ١٩٩٨م.

١٠- فيما يتعلق بخطوة إلغاء بنود من الميثاق الوطنى مثلا، جرى تنظيم مؤتمر فى دمشق (١٣/ ١٢/ ١٩٩٨م) أعلن معارضته هذه الخطوة، وقد ضم المؤتمر نحو ٣٥٠ عضوا يمثلون قوى ورموزا وشخصيات فلسطينية تحظى بنفوذ ملموس على الساحة الوطنية الفلسطينية.

١١- ذكرت المحكمة العليا فى إسرائيل عام ١٩٧٢م أن ".. هناك فرقا بين المواطنة والجنسية فى القانون الإسرائيلى؛ إذ لا توجد جنسية إسرائيلية منفصلة عن الشعب اليهودى".

انظر:

Resselle Tekiner: "Race and Issue of National Identity in Israel", International Journal of Middle East Studies, vol. 23 no. 1, February 1991, p. 50

١٢- للمزيد يمكن مراجعة: نور الدين مصالحة: "التصور الصهيونى للترحيل: نظرة تاريخية عامة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، صيف ١٩٩١م، ص ص ١٩- ٣٥. كذلك: محجوب عمر (ترجمة): الترانسفير: الأبعاد الجماعية فى العقيدة الصهيونية، دار البياور، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٣- حرصت نخبة الحكم الصهيونية دوما على إبقاء عرب ٤٨ مشتتين جغرافيا بلا قاعدة اقتصادية مشتركة، وهى عادة ما تشير إليهم بوصفهم مسلمين

ومسيحيين ودروز دينيا وطائفيا، أو تقسيمهم بحسب الموقع الجغرافي أو المدن، وهي لا تعترف بهم بوصفهم أقلية قومية واحدة، وإنما هم عندها "أقليات غير يهودية". وهي تزرع بينهم بنى يهودية مدنية وقروية، بقصد تحويل مناطقهم إلى ما يشبه المعازل (البنتوستانات). وفي وثيقة حكومية رسمية تعرف باسم صاحبها "جاد يعقوبي" صدرت عام ١٩٨٧م ذكر بالحرف "أن الهدف من إقامة ٦٠ تجمعا عربيا، العمل على انتشار الاستيطان اليهودي في المناطق التي كان فيها عدد ضئيل من اليهود، وكذلك منع سيطرة العرب على أرض الدولة...".

وبخصوص هذه السياسة راجع:

Tawfik Zayad, The Fate of the Arabs in Israel, Journal of Palestine Stadies vol. VI, no. 1, Autumn 1976, p. 98.

- الكسندر شولسن وآخرون (ترجمة هشام): الفلسطينيون عبر الخط الأخضر، دار الفكر للدراسات القاهرة، ١٩٨٥م.

١٤- انظر: زيداني: مصدر سبق ذكره. ومنذ أكثر من عشر سنوات كتب أحد المراقبين الإسرائيليين إن خطر اليقظة القومية لعرب ٤٨ خطر حقيقي جدا، فهناك الخطوة الكبيرة وهي احتمال مطالبتهم بالانفصال عن إسرائيل والانتقال إلى إدارة ذاتية مستقلة. (معاريف ٨/ ٣/ ١٩٨٨م). وحول فكرة طرد العرب إلى أمريكا اللاتينية وليبيا، انظر: محجوب عمر (تقديم): الترانسفير...، ص ص ٢٧٦- ٢٩٣.

١٥- في منتصف السبعينيات ثبت أن النسبة الكبرى من عرب ٤٨ تفضل قيام دولة فلسطينية مستقلة، لكن قلة منهم ترى أن هذا الحل مقنع لمشكلتهم، وتظهر نسبة محدودة منهم رغبة في الالتحاق بهذه الدولة.

انظر:

Samy Smooha, Israel: Pluralism and Conflict, Henely, London, 1978, p. 88.

١٦- ها آرتس، ٢/ ١٢/ ١٩٩٩م.

١٧- تسمح الأوامر العسكرية الإسرائيلية بقمع المتظاهرين من عرب ٤٨ بالقوة وصولا إلى إطلاق النار، فى حين تحظر ذلك بالنسبة لفض أعمال الشغب والتظاهر فى الوسط اليهودى. وقد علق إسرائيلى على جريمته بعد مقتل ١٣ عربيا فى الجليل أثناء انتفاضة الأقصى، قائلا: رأيت اثنين على الأقل فقتلتهما. القتل يؤدى إلى شعور ليس سهلا، لكنى مقتنع ذاتيا". وعلقت مجندة إسرائيلية بالقول: "إننى رامية جيدة". وعندما أصيب متظاهرا أرى كيف يصاب بالعرج فورا. وعندما أعود إلى البيت أفكر فى إطلاق الرصاص الذى تم، لكنى لا أحسب ولا يهمنى عدد من أصيب". (انظر: هاآرتس، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٠م).

١٨- انظر للمزيد: محمد خالد الأزعر: الداخل الإسرائيلى وعملية التسوية فى الشرق الأوسط، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية (سلسلة قضايا استراتيجية، العدد ٢٣، سبتمبر ١٩٩٩م، القاهرة).

١٩- هناك أمثلة محددة على استغلال السياسة الإسرائيلية للتعويل العربى (والفلسطينى) على تفاعلات الداخل الإسرائيلى ونتائج الحملات الانتخابية لتحقيق مكاسب تفاوضية لإسرائيل. ففى عام ١٩٩٦م، استغلت حكومة شيمون بيريز الانتقالية تلك الأزمة العربية لتأجيل تنفيذ اتفاق "الخليل"، وذلك بزعم إمكان تزعزع مركزها أمام كتلة "اليمين" ومرشحها بنيامين نتنياهو. وترتب على ذلك لاحقا أن أعاد نتنياهو التفاوض حول الاتفاق المذكور، محققا مركزا أفضل لإسرائيل ضد الجانب الفلسطينى. وفى السنة ذاتها، ذهب المفاوضون العرب إلى طى جريمة بيريز فى "قانا" سريعا بذريعة تشجيعه وفريقه السياسى بوصفهما القوتين الأكثر ميلا إلى السلام فى الانتخابات الإسرائيلية العامة. وعشية انتخابات ١٩٩٩م، غلقت أبواب عربية كثيرة أمام نتنياهو، ورفضت عواصم عربية استقباله، فى إشارة إلى الإشاحة عنه، وتفضيل خصمه إيهود باراك ومحازبيه.

٢٠- مادام النواب الإسرائيليون الصهاينة يتفقون على القضايا المذكورة، فإنهم يستطيعون دوما تشكيل أغلبية تحيد أهمية أصوات النواب العرب في الكنيست، حتى لو بلغ عدد هؤلاء الأخيرين الحد الأقصى (١٤ نائبا).

٢١- لم تكن مشاركة عرب ٤٨ في هذه الانتخابات لتغير شيئا من النتيجة؛ فقد اكتسح أرييل شارون منافسه إيهود باراك بأغلبية كبيرة (زهاء ٦٥ في المائة).

٢٢- انظر مثلا: زرنوقة، مصدر سبق ذكره ،ص ص ١١٧- ١٢٥؛ كذلك: محمد رشاد الشريف: "الوضع الديموغرافي للمجتمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة"، مجلة الوحدة، العدد ٩٩، ديسمبر ١٩٩٢م؛ د. محمد محيي الدين: "البعد السكاني في الصراع العربي الإسرائيلي"، قضايا فكرية، أكتوبر ١٩٨٨م.

٢٣- أكثر الخبرات التاريخية إلحاحا على العقل الصهيوني في هذا الإطار الخبرة الصليبية (الفرنجة). ويعد المؤرخ الإسرائيلي "يهوشع براور" من الذين خصصوا جهدا كبيرا لدراسة هذه التجربة، وأسلوبها في التعامل مع العنصر البشري في التوازن بين المستوطنين والسكان الأصليين في المشرق العربي بين القرنين ١١ و١٣ الميلاديين. انظر: د. قاسم عبده قاسم: رؤية إسرائيلية للحروب الصليبية، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٣م. كذلك: يهوشع براور، "المنظمة الاستراتيجية في النظرية الأمنية الصليبية"، (في)، العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة، دار الجليل، عمان، ١٩٨٧م.

٢٤- انظر بالتفصيل: محمد خالد الأزهري: "النموذج الصهيوني لإدارة الصراع السكاني"، شئون فلسطينية، العدد ١٩٦، يوليو ١٩٨٩م، ص ص ٣١- ٥٠.

٢٥- للمزيد حول هذه الإجراءات الاحترازية الإسرائيلية إزاء مستقبل المعادلة السكانية، انظر: إيتان الموج: المشكلة السكانية في إسرائيل، تقرير دار الجليل للنشر في عمان برقم ٣٠٩٦، في ٢٥/ ٤/ ١٩٨٧م؛ أرنون سوفير: "الشيطان الديموغرافي: نهاية الحلم الصهيوني" ها آرتس، ٣/ ٨/ ١٩٨٨م.

أليشع إفرات: "الخطر الديموغرافي"، ها آرتس ٢/ ١٠/ ١٩٨٧م. إسحق درويش: "المشكلة السكانية"، هاتسوفيه، ٢٣/ ٩/ ١٩٨٧م.

٢٦- تتصل كل معالم التمييز القانوني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ضد عرب ٤٨ بالمنظور الإسرائيلي لمقاومة المد السكاني العربي، والعمل على الحد من خصوبته داخل إسرائيل، ووقف نمو العرب عموما. (انظر: الأزهري، مصدر سبق ذكره).

٢٧- انظر: د. عبد الوهاب المسيري: هجرة اليهود السوفييت، كتاب الهلال، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص ١٨٠- ٢١٢.

٢٨- يصور أحد الباحثين من عرب ٤٨ وضع هذه الشريحة بالنسبة للصهاينة على نحو يثير الإعجاب: "العربي في إسرائيل ليس عضوا في المجتمع، لكنه ليس خادما أو تابعا. هو أكثر من مقيم، لكنه أقل من مواطن متساو. هو أكثر من مجرد محكوم، لكنه أقل من شريك متكافئ في الحكم. هو أكثر من محتل أو مستعمر، لكنه أقل من مستقل أو متحرر. هو أكثر من لاجئ أو مستأجر، لكنه أقل من صاحب بيت. هو غير منفصل عن حياة الدولة لكنه غير مندمج فيها. هو ليس عدوا للدولة لكنه ليس من حماتها. العربي في إسرائيل شبه مواطن. معظم الأبواب نصف مفتوحة نصف مغلقة أمامه. لكن هناك أبوابا معينة موصدة بالكامل في وجهه. المؤسسات الفاعلة في الدولة ليست له، والدولة كلها ليست له.." انظر: زيداني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

٢٩- لم يبق في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، التي استعصم بها الفلسطينيون في الجليل والمثلث والنقب وبعض المدن، أي قيادي كبير على المستويين السياسي والمدني، كما أنه من المعروف كيف أدت تداعيات النكبة في باكورتها إلى انهيار مؤسساتي كبير في المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين خاصة وخارجها نسبيا. ولذلك حق تشبيه عرب ١٩٤٨ في ذلك الحين بأنهم "جسد ممزق بلا رأس".

٣٠- انظر للمزيد: جريس: العرب فى..، مصدر سبق ذكره. كذلك: فوزى الأسمر: عربى فى إسرائيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.

٣١- من الاجتهادات التى شهدتها الساحة الفكرية العربية بالخصوص:

- د. كمال الخالدى: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى إلى أين؟، دار ابن رشد، بيروت، ١٩٩٨م.
- د. عبد العليم محمد: مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى: الدولة الفلسطينية الديمقراطية الموحدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- د. برهان الدجانى: "الحل البديل: فلسطين الموحدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦م.
- تذكر المؤسسة السويسرية للإعلام أن سويسرا الأدب والثقافة تتضمن آدابا أربعة، يشكل كل منها عالما منفردا، ولا يوجد بين بعضها وبعض إلا القليل من الاتصال والتأثير المتبادل. بل إن هذه الآداب لا يعرف بعضها بعضا جيدا، وهو الأمر الذى دفع بعض المعنيين إلى القول إنه "لم يكن لسويسرا أدب ولن يكون". (انظر: المؤسسة السويسرية للإعلام: نشرة تعريفية عن سويسرا، وزعت فى معرض القاهرة للكتاب لعام ٢٠٠٠م).

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد المجامع العربية